العرب
السبت 2019/11/16
السنة 42 العدد 11530

الحملة السعودية على الفساد تغوص في أوساط صغار الموظفين

الرياض – أُعلن، الجمعة، في السعودية عن إدانة عدد من المتهمين في قضايا فساد مالي وإداري، وذلك في أحدث حلقة من حملة محاربة الفساد بالمملكة والتي يُتوقّع أن تكون طويلة ومتشعّبة وأن تطال مسؤولين من مختلف المستويات.

وتطمح السعودية إلى إنجاز أكبر عملية إصلاح في تاريخها المعاصر تطال مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية، حيث تسعى المملكة إلى تنويع مصادر دخلها وتنمية ثروتها وإحكام طرق إدارتها واستثمارها في تنمية البلد.

وعانت السعودية خلال العشريات الماضية من استشراء ظاهرة الفساد نظرا لوجود عاملَيْن هما ثراء الدولة من جهة، ووجود العديد من الإخلالات في الأجهزة الإدارية والمؤسسات الرقابية من جهة مقابلة وهو ما بدأت المملكة بالعمل على تلافيه خلال السنوات الأخيرة.

خطايا مالية وأحكام بالسجن على موظفين مدانين بالاختلاس والتزوير واستغلال النفوذ الوظيفي لتحقيق مصالح شخصية

وأوردت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" أنّه إثر مطالبة النيابة العامة بإثبات الإدانة تجاه خمسة من المتهمين في قضايا فساد إداري ومالي، تمثلت في تبديد الأموال العامة والتصرف في الممتلكات الحكومية والمتاجرة بالوظيفة الحكومية والإثراء غير المشروع، فقد صدرت أحكام ابتدائية مؤخرا في هذه القضايا بالإدانة للمتهمين جميعا.

وذكّرت الوكالة بأنّ النيابة العامة كانت قد جمعت أكثر من 300 دليل وقرينة ضد المتهمين وقدمتها في لائحة الدعوى العامة للمحكمة المختصة في هذا الشأن، ما أثمر عن صدور مجموعة أحكام ضد المدانين تجاوز مجموعها 32 عاما سجنا، بالإضافة إلى عقوبات مالية تجاوزت ما مقداره 2.4 مليون دولار مع مصادرة المبالغ المالية الموجودة في حساباتهم الشخصية.

وأشارت إلى أنّه من بين المدانين في هذه القضايا، مسؤول قُبض عليه متلبسا باستلام مبالغ مالية على سبيل الرشوة لتمرير بعض الإجراءات غير النظامية، بالإضافة إلى اشتراكه في تزوير محرر عُرفي، وإدانته باستغلال نفوذه الوظيفي لتحقيق مصلحة شخصية، وثبوت إدانته كذلك بالاشتغال بالتجارة رغم كونه موظفا عاما. وبلغ مجموع الأحكام الصادرة بحقه 12 عاما سجنا، وغرامة مالية تجاوزت المليون ريال (0.7 مليون دولار).

كما أدين مسؤول آخر بالاشتراك عن طريق الاتفاق بتزوير محرر عرفي، واستلام وحيازة مبالغ متحصلة من جريمة الرشوة، والاشتغال بالتجارة رغم كونه موظفا عاما.

وطالت أيضا الأحكام القضائية، الصادرة طبقا لمطالبة النيابة العامة، بعض الكيانات التجارية، وتم تغريمها ماليا وحرمانها من التعاقد مع أي جهة عامة لمدة محددة وفق الأنظمة العقابية ذات العلاقة.

وبعد إخضاع مسؤولين كبار ورجال أعمال وأعضاء بالأسرة الحاكمة في السعودية للمحاسبة في قضايا فساد، تسجّل استدارة نحو موظفين أقل مرتبة في سلّم المسؤولية لكنّ أعدادهم كبيرة وفقا لبعض المصادر.

وسبق لرئيس هيئة مكافحة الفساد مازن الكهموس أن توعّد لدى تعيينه بالمنصب في سبتمبر الماضي، باستئصال الفساد في أوساط الموظفين الحكوميين.

المرأة اليمنية تسدد فاتورة الحرب

عدن – بينما تتسارع جهود البحث عن مخرج سلمي للأزمة اليمنية، تحضر الدوافع الإنسانية وثقل الفاتورة الاقتصادية والاجتماعية للحرب في اليمن، ضمن العوامل المحرّضة على إيجاد الحلّ المنشود بأسرع وقت ممكن.

وعانت الفئات الأكثر هشاشة بشكل مضاعف من تبعات الحرب في اليمن حيث تتحمّل النساء، وبالنتيجة الأطفال، الجزء الأكبر من تلك التبعات.

وأعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في اليمن، ابتهاج الكمال أنّ الحرب الدائرة ببلادها تسببت في نزوح أكثر من 2 مليون امرأة.

وقالت الوزيرة في كلمتها بورشة عمل انعقدت في العاصمة الكينية نيروبي على هامش المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، "إنّ الحرب التي أشعلتها ميليشيات الحوثي ساهمت بشكل كبير في زيادة معاناة المرأة.. وحرمت أكثر من 1.5 مليون امرأة من الخدمات الصحية أثناء الحمل". ودعت الكمال المانحين الدوليين إلى دعم وتمويل البرامج الخاصة بالمرأة اليمنية في كافة المجالات، بما في ذلك برامج الحماية والسلامة والمشاريع المتعلقة بالتعليم والصحة.

واستعرضت ما تتعرض له اليمنيات في مناطق سيطرة جماعة الحوثي من قتل وسجن واضطهاد وتهجير وحرمان من الخدمات الصحية والتعليمية.

ودعت المنظمات الدولية والأمم المتحدة لإدانة ما تتعرض له المرأة في المحافظات غير المحررة واتخاذ إجراءات لحمايتها.

وللعام الخامس على التوالي، يشهد اليمن حربا بين القوات الموالية للحكومة المعترف بها دوليا والمدعومة من تحالف تقوده السعودية، والحوثيين الموالين لإيران والمسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014.

ظروف قاهرة

فزاعة انهيار النظام تعيد كبار المعارضين العراقيين الشيعة إلى الحضيرة الإيرانية

طهران تلوّح بحرب أهلية لترهيب الشارع الشيعي العراقي

لا حرب أهلية بل حملة عسكرية بمواجهة احتجاجات سلمية

بغداد – شرعت إيران في استعادة أصوات عراقية شيعية متمردة إلى حضيرة نفوذها، وذلك باستخدام المخاوف من أن تقود حركة الاحتجاج غير المسبوقة التي يشهدها العراق إلى قلب نظام الحكم الذي تسيطر عليه أحزاب موالية لطهران.

ولم تكن الهبّة الإيرانية لنجدة رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي، الذي يطالب المتظاهرون بإسقاطه بعدما قُتل منهم المئات، إلاّ دليلا على القلق الكبير الذي يعتري مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي، من ضياع سلطة موالية في بغداد، تصنّف على أنها رأس الحربة في المواجهة بين طهران وواشنطن.

ولم يتردد خامنئي في إرسال أهم جنوده إلى العراق، وهو الجنرال قاسم سليماني، ليشرف على غرفة العمليات التي أعدها عبدالمهدي لإدارة عمليات قتل وإصابة واختطاف المتظاهرين، بمشاركة مستشارين من حرس الثورة في إيران وحزب الله في لبنان.

ولكن سليماني، المسؤول عن الملف العراقي برمته، لم يعمل في الاتجاه الأمني فحسب، بل أطلق حربا نفسية جند لها أدوات كبيرة، هدفها نشر الرعب في أوساط فقراء الشيعة من اقتتال داخلي مفترض.

ويسجّل مراقبون تواتر الإشارة إلى سيناريو الحرب في تعاليق الإيرانيين وحلفائهم على ما يجري في العراق. ويعتبرون ذلك بمثابة تهديد مبطّن للمحتجّين في ظلّ فوضى السلاح ووجود الكثير منه خارج يد الدولة العراقية وبين أيدي ميليشيات ذات ارتباط وثيق بالحرس الثوري الإيراني.

وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني "إنّ الشعب العراقي نزل إلى الشارع للدفاع عن حقوقه، فمن الذي حرّف هذه الحركة الشعبية، والأمر ذاته في لبنان فهناك من يريد تحويل التظاهرات المطلبية المحقة إلى حرب أهلية".

ومع أن الحرب النفسية الإيرانية لم تحقق أهدافا مهمة، فإن تأثيرها كان كبيرا على الزعماء والقادة الشيعة، الذين سرعان ما أعادوا جرد حساباتهم، ليجدوا أنفسهم سببا مباشرا في غضب الشارع باعتبارهم جزءا من النظام الذي يطالب المحتجون بإسقاطه.

وينطبق هذا الوصف جليا على زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وزعيم تيار الحكمة عمّار الحكيم، اللذين عرفا بمواقفهما النقدية من السلطة الموالية لإيران، برغم الدوافع المختلفة لكل منهما.

وبينما يدرك الصدر أن خطابه التصعيدي ضد السلطة يضمن له المحافظة على شعبية كبيرة ورثها من والده، حتى إذا كان مشاركا رئيسيا في تشكيل الحكومة وحمايتها، اندفع الحكيم نحو المعارضة لأن تياره لم يحصل على حصة ترضيه خلال مفاوضات تشكيل حكومة عبدالمهدي.

ومع بدء الاحتجاجات، كان واضحا أن الصدر والحكيم يكملان اندفاعهما ضد الحكومة، من خلال تبني خطاب المتظاهرين، والتموضع إلى جانبهم.

اشتداد حركة الاحتجاج في العراق ودخول قاسم سليماني على خط مواجهتها وراء الاستدارة في موقفي الصدر والحكيم

لكن اشتداد حركة الاحتجاج، ودخول سليماني على معادلة إدارتها، صنعا استدارة مفاجئة في موقفي الصدر والحكيم، فبينما راح الأول يحذّر من مخاطر ركوب الولايات المتحدة موجة التظاهرات، خفض الثاني من سقف انتقاداته العلنية للحكومة، وانخرط في مناقشات سرية لإنقاذها.

وبعد مرور شهر ونصف الشهر على اندلاع الاحتجاجات في بغداد وعشر مدن عراقية ذات غالبية شيعية، وجد سليماني جميع القيادات الشيعية البارزة إلى جانبه في غرفة عمليات إنقاذ عبدالمهدي، باستثناء رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي الذي مازال يصر على مناهضة الهيمنة الإيرانية في العراق.

وتسبب اضطراب مواقف الصدر في تشتيت أنصاره في ساحات الاحتجاج، إذ انقسموا من يريدون الانسحاب من التظاهرات، ومن يرغبون في مواصلة الانخراط في حركة الاحتجاج.

وحتى الساعة لم ترد معلومات تشير إلى أن الصدر وجه بقطع المساعدات الكبيرة التي يقدمها تياره للمحتجين، لكن المتظاهرين بدأوا يشعرون بقلق من أن تكون تحولات زعيم التيار الصدري مقدمة للالتفاف على حركة الاحتجاج.

ولا يختلف الحال مع المرجع الأعلى للشيعة في العراق آية الله علي السيستاني، الذي تراوحت مواقفه بين دعم شكلي وخجول لحركة الاحتجاج وتحذير من تدخلات خارجية لحرفها عن مسارها.

وكرر السيستاني خلال خطبة الجمعة التي تلاها ممثله في كربلاء، انتقاداته الحادة لقوى السلطة التي تمانع في الاستجابة لمطالب المتظاهرين، محذرا من أن التدخلات الإقليمية والدولية المتقابلة، في إشارة صريحة إلى إيران والولايات المتحدة تنذر بتحويل البلاد إلى ساحة لحرب بهدف تصفية حسابات خارجية.

وقال ممثل السيستاني إن المرجع الأعلى يدعم التظاهرات السلمية، شرط ألا تتخللها اعتداءات على قوات الأمن والممتلكات الخاصة والعامة، لكنه رفع جرعة النقد الموجهة إلى أحزاب السلطة.

وطالب السيستاني بتشريع قانون انتخابات عادل يسمح بتغيير الأحزاب التي حكمت البلاد خلال الأعوام الماضية، من دون الإشارة إلى الجهة التي يمكن أن تشرّع مثل هذا القانون.

بوادر خلاف بين الجيش العراقي والميليشيات حول قتل المتظاهرين

بغداد - تتحدّث مصادر عراقية عن امتعاض من تصفهم بـ"الضباط المهنيين" في صفوف القوات المسلّحة من الطريقة العنيفة في مواجهة المحتجين، ومن انخراط الميليشيات في قمع المظاهرات وتعمّدها القتل، الأمر الذي يحسب على قوات الجيش والشرطة ويجعلهما موضع نقمة شعبية إلى جانب السياسيين.

كما تشير المصادر إلى إثارة هؤلاء الضباط للشكوك بشأن تورّط عناصر من الميليشيات في قتل رجال أمن ونسبة ذلك إلى محتجين أو عناصر مندسّة، بهدف تأكيد عدم سلمية التظاهرات.

وفي أوّل خلاف علني بين الجيش العراقي والميليشيات المشكّلة للحشد الشعبي المنتمي شكليا للقوات المسلّحة، تبرّأت وزارة الدفاع من استيراد قنابل دخانية مخالفة للمواصفات وتسبّبت في مقتل وجرح الكثير من المتظاهرين.

وقال وزير الدفاع نجاح الشمري إنّ القنابل التي اكتشفت في جثث المتظاهرين دخلت البلاد دون علم السلطات.

وذكر أنّ "مدى البندقية التي تستخدمها القوات الأمنية لإطلاق قنابل الغاز، يتراوح بين 75 و100 متر بينما حالات القتل بقنابل الغاز التي طالت المتظاهرين تمت من بعد 300 متر". وأضاف أن "المقذوفات التي اكتشفت في أجساد المتظاهرين خلال الفحوصات من قبل الطب العدلي، لم تُستورد من قبل الحكومة العراقية أو أي جهة رسمية عراقية". وتابع "تلك المقذوفات دخلت العراق بصورة غامضة، ويبلغ وزنها ثلاثة أضعاف المقذوف المستخدم رسميا".

وإثر تصريحات الوزير اتجهت الاتهامات باستيراد تلك القنابل المميتة إيرانية الصنع صوب الميليشيات الشيعية.

واستدعت تلك التصريحات "الخطرة" توضيحا من وزارة الدفاع لإبعاد الشبهة عن الحشد. وقالت الوزارة في بيان إنّ الوزير يشير في حديثه عن القنابل الدخانية التي قُتل بها المتظاهرون إلى "طرف ثالث" يحمل السلاح ويقوم "باستهداف القوات الأمنية والمتظاهرين لغرض زرع الفتنة في ما بينهم".